بنك الخليج
GULF BANK

الكويت 6 يونيو 2024

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً تثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة " A+ " من قبل وكالة كابيتال انتليجنس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

محمد جاسم البلوشي
نـائب مديـر عـــام
رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

[GBK Classification: PUBLIC]

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	6 يونيو 2024
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	- تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: "A+" - تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير: "A1" - التصنيف الائتماني الأساسي القائم بذاته "a-" - تصنيف القوة المالية الأساسية:"a-" - تقييم مستوى الدعم الاستثنائي: "**مرتفع**"
مدلولات التصنيف	**عوامل دعم التصنيف** • من البنوك ذات التأثير النظامي بصفته خامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، مصحوباً بشبكة فروع قوية وحصة جيدة في السوق • نسب رأس المال قوية ومعززة بعد قيام البنك بزيادة رأس المال في العام 2023 وتحقيق مستويات جيدة من شريحة حقوق المساهمين (CET1) ومكونات الشريحة الأولى من رأس المال (T1). • مؤشرات سليمة لجودة الأصول الناتجة عن القروض • وضع جيد ومحسن للسيولة مدعوماً بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء ودعم حكومي شامل لهذه الودائع **عوامل تقييد التصنيف** • تركزات مرتفعة بشكل معتدل في المحفظة الائتمانية وقاعدة ودائع العملاء، وهو عامل مشترك مع البنوك الكويتية الأخرى • غياب التنوع الاقتصادي وصغر حجم السوق المحلي الكويتي • تزايد المخاطر الجيوساسية الإقليمية
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	- تثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة " A+ " - تثبيت النظرة المستقبلية عند "**مستقرة**" - لا يوجد تأثير مالي على البنك

النظرة المستقبلية	- تثبيت النظرة المستقبلية عند "**مستقرة**"
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتليجنس" بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل وعلى المدى القصير لبنك الخليج عند "A+" و "A1" على التوالي. وفي نفس الوقت ثبتت الوكالة التصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك في المرتبة "a-". كما قامت بتثبيت كل من تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك في المرتبة "a-" وتصنيف مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع. ولا تزال النظرة المستقبلية لتصنيفات كل من العملة الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف القائم بذاته للبنك "مستقرة". ويأتي تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل أعلى بدرجتين من التصنيف القائم بذاته استناداً إلى تقييم مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع والذي يأخذ باعتباره كون البنك من البنوك المحلية ذات التأثير النظامي والسجل الحافل لدولة الكويت في توفير الدعم للبنوك في وقت الحاجة وكذلك وجود ضمانات حكومية على جميع ودائع العملاء داخل الكويت والقدرة المالية القوية للحكومة على توفير الدعم. ويستند التصنيف القائم بذاته للبنك إلى تصنيف قوته المالية الأساسية في المرتبة "a-" والمستوى الابتدائي لتقييم مخاطر البيئة التشغيلية في المرتبة "bbb" والذي يتضمن مخاطراً بسيطة ويعكس المصدات المالية المناسبة للدولة وقدرتها على دعم النظام المصرفي في حالة عدم التوازن، كما يعكس محدودية التنوع الاقتصادي والاعتماد الكبير على صادرات الهيدروكربون، ومخاطر سياسية كبيرة نظراً للتأخير المستمر في اعتماد قوانين أساسية كقانون الدين العام وغير ذلك من الإصلاحات. ومع المحافظة على استقرار الأداء الاقتصادي في العام 2023 من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي مقبولاً لهذا العام. وتترقب الوكالة الأوضاع العامة ببعض القلق نظراً لتزايد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة بسبب الحرب في غزة والاضطرابات المتزايدة بين الولايات المتحدة وإيران والتأثيرات المحتملة لهذه الأوضاع على الاقتصاد الكويتي والقطاع المصرفي. ويأتي كل من التصنيف القائم بذاته للبنك وتصنيف قوته المالية الأساسية مدعومين بتواجده الراسخ وخاصة في مجال الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، إضافةً إلى مؤشرات جيدة لجودة الأصول الناتجة عن القروض، ونسب كفاية رأس المال المتينة والمعززة، والأوضاع الجيدة للسيولة. كما يعكس تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك حجمه كخامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، وكونه يمتلك واحدة

[GBK Classification: PUBLIC]

من أكبر شبكات الفروع المصرفية في الدولة، وحصة جيدة في السوق في كل من القروض والودائع. وكما في الأعوام السابقة، ترى الوكالة أن العوامل الرئيسية لتقييد تصنيفات البنك والمشتركة مع سائر البنوك هي التركزات المرتفعة بشكل معتدل في ودائع العملاء ومحفظة القروض، والتي تأتي بطبيعة الحال نتيجة لغياب التنوع الاقتصادي وصغر حجم السوق الكويتي.

كما ترى الوكالة أن البنك مؤسسة تتمتع بإدارة جيدة وهي جهة إقراض متحفظة فقد تمكن البنك من المحافظة على مؤشرات جيدة ومرنة لجودة الأصول مدعومة بمحفظة ائتمانية متنوعة إلى حد ما من شرائح العملاء والقطاعات الاقتصادية. وبالرغم من بعض الزيادات في نسبة القروض غير المنتظمة وتراجع نسبة تغطية الخسائر في العام 2023 وكذلك في الربع الأول من العام 2024، إلا أن مؤشرات جودة الأصول الناتجة عن القروض كانت الأفضل مقارنةً بباقي القطاع المصرفي. ومن المؤشرات الجيدة الأخرى كان انخفاض قروض المرحلة الثانية في الفترتين المذكورتين حيث حقق البنك أدنى نسبة إلى إجمالي القروض مقارنةً بالقطاع المصرفي في نهاية الربع الأول من 2024. وفي الفترة المقبلة، من المتوقع أن النمو الاقتصادي الذي يشهد تحسناً (ولو بنسبة متواضعة) والتعافي المستمر للشركات سوف يؤديا إلى توفير فرص جيدة لتعزيز محفظة القروض وزيادة الأرباح. علاوة على ذلك، قد يؤدي التعليق الأخير لمجلس الأمة إلى دفع عجلة المبادرات الحكومية بما في ذلك إقرار أول قانون للرهن العقاري في الكويت. كما تتوقع الوكالة أن يتمكن البنك في المستقبل من المحافظة على مؤشراته الجيدة لجودة الأصول الناتجة عن القروض وبأنها ستبقى الأفضل بين باقي البنوك في القطاع المصرفي.

وتدل النظرة المستقبلية على احتمال الإبقاء على تصنيفات المصدِر وتصنيف سندات بنك الخليج كما هي على مدار الـ12 شهراً المقبلة، بما يتماشى مع توقعات الوكالة بأن يتمكن البنك من المحافظة على جودة المؤشرات المالية الرئيسية لديه المرتبطة بجودة الأصول الناتجة عن القروض وأوضاع السيولة ونسب رأس المال. ويأتي ذلك مدعوماً بتحسن البيئة التشغيلية تماشياً مع أسعار النفط المؤاتية والتعافي المستمر للقطاعات الاقتصادية بعد انتهاء الجائحة.

[GBK Classification: PUBLIC]